

انخفاض عدد البواخر ٢% والمسافرين ٥٩% وارتفاع العائدات ٩% حتى تشرين الثاني
زخور: مرفأ بيروت يستحوذ على معظم عمليات التصدير والاستيراد

المستقبل - الخميس ١٣ كانون الأول ٢٠١٢ - العدد ٤٥٤٥ -



الفونس ديب

بقي مرفأ بيروت محافظا على وتيرته التصاعدية، في مسار لا يشبه ما يحصل في البلد من تدهور اقتصادي طال كل القطاعات الاقتصادية لا سيما القطاع التجاري، الذي انخفضت حركته بشكل كبير، ما يهدد باقفال اعداد كبيرة من المؤسسات التجارية. وحقق المرفأ حتى تشرين الثاني الماضي ارقاما ايجابية في معظم نشاطاته، بدت واضحة في الشحن العام والسيارات والحاويات والعائدات. وإذا كان المرفأ شذ عن القاعدة، فان لذلك اسبابا لا تعود على الاطلاق الى عوامل داخلية، بقدر ما هي انعكاسات للاضطرابات الاقليمية خصوصا الاحداث الامنية التي تشهدها سوريا، الأمر الذي دفع الى رفع وتيرة استخدام المرفأ على اكثر من صعيد، خصوصا لجهة الاستيراد لتلبية لاحتياجات الاسواق السورية، ولتصدير البضائع اللبنانية التي كانت تصدر برا عبر سوريا، ولاستيراد البضائع الى السوق اللبنانية والتي كانت تستورد برا عبر سوريا. ورغم الاجواء الملبدة في البلاد والاضطرابات الاقليمية، تعد ادارة المرفأ مشروعا جديدا طموحا، بحسب رئيس غرفة الملاحة الدولية في بيروت ايلي زخور الذي كشف لـ"المستقبل" عن انه يتمثل

بإنشاء محطة نموذجية للسفن على الرصيف ١٢ جنوبي محطة الحاويات، مخصصة للسفن المحملة بالبضائع المستوردة لمصلحة الاسواق اللبنانية. وأكد انه من خلال مرفأ بيروت والخطوط البحرية التي اعتمدت، تمكن لبنان من تجاوز أزمة تصدير منتجاته برأ، "ولو كان ذلك بتكلفة أعلى من التصدير البري". مشيراً الى ان المرفأ يستحوذ على معظم عمليات التصدير والاستيراد. الأرقام

وبحسب الاحصاءات الصادرة عن مرفأ بيروت، فقد انخفض عدد البواخر التي رست داخل المرفأ حتى تشرين الثاني من العام الجاري بنسبة ١٧، في المئة الى ١٩٥٦ باخرة مقابل ١٩٩٠ باخرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١١، فيما ارتفع عدد السيارات التي استوردت عبر المرفأ بنسبة ٢٧ في المئة الى ٧٧ الفا و٣٤ سيارة مقارنة مع ٦٠ الفا و٤٥٧ سيارة، وارتفع الشحن العام بنسبة ٨ في المئة الى نحو ٦٥٧٩ الف طن مقارنة مع ٩١٤٨ الف طن. أما عدد المسافرين، فقد انخفض بنسبة ٥٩ في المئة الى ٥٧٦٢ مسافراً مقابل ٩١٤٨ مسافراً. وبالنسبة لتداول الحاويات، فقد انخفض عددها بنسبة ١٠،٢ في المئة الى ٩٥٦ الفا و٤٤٠ حاوية، مقابل ٩٤٥ الفا و١٣٩ حاوية حتى تشرين الثاني من العام ٢٠١١.

وبالنسبة للعائدات فقد ارتفعت بنسبة ٩ في المئة الى نحو ١٥٨ مليون دولار مقابل نحو ١٤٥ مليوناً. وفي تشرين الثاني الماضي، ارتفع عدد البواخر التي رست في المرفأ بنسبة ١٢ في المئة الى ١٧٦ باخرة مقابل ١٥٧ باخرة. وارتفع الشحن العام بنسبة ٤ في المئة الى نحو ٦٣٠ الف طن، مقابل ٤٦٧ الف طن في تشرين الثاني الماضي مقابل ٩١١ مسافراً في تشرين الثاني ٢٠١١. وبالنسبة لعدد السيارات، فقد ارتفع عددها بنسبة ٤ في المئة الى ٧ آلاف و٧٧٦ سيارة مقابل ٧ آلاف و٤٨٠ سيارة، فيما انخفض عدد المسافرين بشكل كبير إذ لم يسجل عبور اي شخص المرفأ خلال تشرين الثاني الماضي مقابل ٩١١ مسافراً في تشرين الثاني ٢٠١١. اما الحاويات، فقد انخفض عددها بنسبة ١٤ في المئة الى ٧٣ الفا و٥١٨ حاوية، مقابل ٨٥ الفا و٥٧٣ حاوية كان المرفأ قد حققها في تشرين الثاني ٢٠١١. وبالنسبة للعائدات فقد ارتفعت في تشرين الثاني الماضي بنسبة ٨ في المئة الى ١٥،٢ مليون دولار مقابل ١٤،١ مليوناً في تشرين الثاني ٢٠١١.

زخور

وفي هذا السياق، اعتبر زخور ان مرفأ بيروت اثبت جدارة كبيرة في خدمة الاقتصاد اللبناني في عز الازمات، وهذا بدا جليا من خلال ايجاد وسائل نقل بديلة عن النقل البري الذي كان يعتمد لتصدير المنتجات اللبنانية العربية الى الدول العربية وتركيا. واكد ان المرفأ يستحوذ على معظم عمليات التصدير والاستيراد من والى لبنان، وهو بامكانه تلبية كل الطلبات في حال اقلت الحدود نهائيا، و اشار الى ان تكلفة التصدير بحرا لا تزيد كثيرا على كلفة الشحن البري، وذلك بسبب وجود وفرة من المستوعبات الفارغة التي ستعاد الى مصدرها في الخارج بعدما فرغت حمولتها في لبنان. وقال "لذلك هناك تنافس قوي بين الشركات المالكة لهذه المستوعبات لتأجيرها للمصدرين اللبنانيين".

وعزا زخور النتائج الايجابية المحققة خصوصا في حركة المستوعبات المعدة للاستهلاك الداخلي، الى انعكاس الاضطرابات الاقليمية خصوصا الاحداث الامنية التي تشهدها سوريا، ما دفع الى رفع وتيرة استخدام المرفأ على اكثر من صعيد، ان كان للاستيراد تلبية لاحتياجات الاسواق السورية بعد الحظر المفروض على الاستيراد الى سوريا بسبب العقوبات الدولية، أم لتصدير البضائع اللبنانية التي كانت تصدر برا عبر سوريا، او لاستيراد البضائع الى السوق اللبنانية والتي كانت تستورد برا من الدول العربية وبعض الدول الاوروبية عبر سوريا. وكشف زخور ان ادارة المرفأ تعد مشروعا جديدا طموحا وهو يتمثل بانشاء محطة نموذجية للسفن على الرصيف ١٢ جنوبي محطة الحاويات، مخصصة للسفن المحملة بالبضائع المستوردة لمصلحة الاسواق اللبنانية. وقال يقضي المشروع بتطوير الرصيف ١٢ الى ٤٥٠ مترا، وتجهيزه بارتفاعات جسرية عملاقة، و١٥ رافعة مساعدة، مشيرا الى ان اطلاق المشروع سيتم بعد الانتهاء من مشروع توسيع محطة الحاويات.

وبالنسبة لسير العمل في مشروع توسعة محطة الحاويات، قال زخور "لقد قطع المشروع مراحل كبيرة، ومن المنتظر ان يتسلم المرفأ نهاية العام الجاري ٣٠٠ متر من الرصيف بشكلها النهائي، وهو كان يستخدمها لربط البواخر، ما يتيح له وضع الارتفاعات الجسرية العملاقة عليها، وكذلك استخدام الباحة الخلفية لتخزين البضائع. كما ان المرفأ سيتسلم ٥ ارتفاعات جسرية عملاقة و١٥ رافعة مساعدة للباحة الداخلية في شباط المقبل"، مؤكدا انه "اذا كان كل شيء يسير بشكل جيد في البلد فانه سيتم تدشين مشروع توسيع المرفأ بشكل كامل خلال حزيران المقبل". وأوضح زخور ان المشروع سيؤدي الى زيادة طول الرصيف من ٦٠٠ متر الى ١١٠٠ متر، وعدد الارتفاعات العملاقة من ٥ الى ١١، وعدد الارتفاعات المساعدة من ١٨ الى ٣٣، كما سيزيد قدرته الاستيعابية من مليون حاوية نمطية الى مليون و٦٠٠ الف حاوية.